مجلـــة البحوث البيئية والطاقة
جـامعة المنوفية - قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة

دور الاقتصاد الأخضر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
دراسة حالة على مصر

إعـــــداد

د. / شادي إبراهيم شحاده
مدرس الاقتصاد المعهد العالي للتسويق والتجارة ونُظم المعلومات - القاهرة - مصر

نسرين محمد الدجوي
مدرس مساعد بقسم الاقتصاد والمالية العامة
كلية التجارة – جامعة المنوفية

المجلد ١٣ العدد (٢٢) يناير ٢٠٢٤ م

دور الاقتصاد الأخضر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة على مصر

The Role of the Green Economy in Attracting Foreign Direct Investment - A Case Study on Egypt

د. / شادي إبراهيم شحاده
مدرس الاقتصاد المعهد العالي للتسويق والتجارة ونُظم المعلومات - القاهرة - مصر

نسرين محمد الدجوي
مدرس مساعد بقسم الاقتصاد والمالية العامة كلية التجارة – جامعة المنوفية

المُلخص

يهتم الاقتصاد الأخضر بتحسن الوضع الاقتصادي مع الحد من المخاطر البيئية، ويعمل الاقتصاد الأخضر على الحد من استنزاف الموارد، وخلق فرص عمل جديدة ولائقة، والحد من إرتفاع معدلات الفقر، فالاقتصاد الأخضر هو نموذج للتنمية الاقتصادية، ويحظى الاستثمار الأجنبي المباشر بمزايا محفزة للنمو الاقتصادي، مما جعل كثير من الدول خاصة النامية منها أن تأخذ في الحسبان الاعتبارات التي تساعد على جذبه، وفي مصر تشير بيانات البنك الدولي إلى تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لمصر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي خلال السنوات الأخيرة من ٢٠١٨ وحتى ٢٠٢١، فقد تراجع من ٣.١٠ إلى ٢.٨٠، ١.٥٠، ١.٢٠ على التوالي، لذلك يستهدف الباحثان إلى دراسة دور الاقتصاد الأخضر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر خلال الفترة من ١٩٩٠– ٢٠٢١، وقد اعتمد الباحثان في منهجية الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي بإتباع الاسلوب القياسي، وقد توصلت الدراسة إلى وجود دلالة احصائية بين الاقتصاد الأخضر والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى مصر.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأخضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، مصر.

Abstract

The green economy is concerned with improving the economic situation while reducing environmental risks. The green economy works to reduce the depletion of resources, create new and decent job opportunities, and reduce the rise in poverty rates. The green economy is a model of economic development, and foreign direct investment has advantages that stimulate economic growth, Many countries, especially developing countries, have made them take into account the considerations that help attract it. In Egypt, World Bank data indicate a decline in foreign direct investment coming into Egypt as a percentage of GDP during the last years from 2018 to 2021. It declined from 3.10 to 2.80. 1.50 and 1.20, respectively. Therefore, the researchers aim to study the role of the green economy in attracting foreign direct investment to Egypt from 1990-2021. In the study methodology, the researchers relied on the descriptive analytical approach and the quantitative approach, following the standard method. The study concluded that there is a statistical significance. Between the green economy and foreign direct investment, they are coming into Egypt.

Keywords: *Green Economy, Foreign Direct Investment, Egypt.*

مقدمة

شهد العقد الماضي انتقالاً ملموساً للدول العربية نحو الاقتصاد الأخضر حيث سارعت هذه الدول إلى محاولة تطبيق مفهوم الاقتصاد الأخضر في مجالات متعددة، فقد تم وضع استراتيجيات خضراء لتسهيل التحول إلى الاقتصاد الأخضر إضافة إلى توفير مصادر التمويل اللازمة للاستثمارات والمشاريع الخضراء في القطاعات المتعددة للاقتصاد الأخضر.

وقد بدأت مصر في التوجه نحو الاهتمام بهذا النوع من الاقتصاد كأحد السبل المهمة والرئيسية في خطة التنمية الشاملة وذلك من خلال تنفيذ العديد من المشروعات التي تتناسب مع الأولويات الاقتصادية والبيئية للدولة، وايضاً إتجاه مصر نحو إصدار قوانين من شأنها الاتجاه نحو الاقتصاد الأخضر، حيث أنه تم إصدار العديد من القوانين منها القانون رقم (٤) لسنة 1994 ولائحته التنفيذية، والمعدل بالقانون رقم (٩) لسنة 2009 في شأن البيئة، ناهياً بقانون رقم 105 لسنة 2015 بهدف صندوق حماية البيئة.

إن التحول نحو الاقتصاد الأخضر يتطلب رؤوس أموال وتدفقات مالية كبيرة، ومصر كغيرها من الدول النامية التي تعاني من نقص في الموارد المالية، كما تشير بيانات البنك الدولي إلى تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لمصر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي خلال السنوات الأخيرة من ٢٠١٨ وحتى ٢٠٢١، فقد تراجع من ٣.١٠ إلى ٢.٨٠، ١.٥٠، ١.٢٠ على التوالي، لهذا فقد يكون الاقتصاد الأخضر أحد الوسائل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى مصر وعليه فإن إشكالية الدراسة تتضح من خلال التساؤل التالي:

إلى أي مدى قد يؤثر الاقتصاد الأخضر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر؟

وتقوم هذه الدراسة على فرضية اساسية مؤداها: الاقتصاد الأخضر يؤدى إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر.

وتهدف الدراسة إلى إختبار الفرضية السابقة بالتطبيق على الإقتصاد المصري، من خلال نموذج قياسي مناسب خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٢١ حيث يتم الإعتماد على مجموعة من المتغيرات المستقلة والمتمثلة في مجموع إيرادات الموارد الطبيعية كأحد مؤشرات الاقتصاد

الأخضر وسعر الصرف والتضخم ومعدل الفائدة، والمتغير التابع والمتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتبرز أهمية الدراسة في أن الاقتصاد الأخضر يعمل على إعادة تشكيل وتصحيح الأنشطة الاقتصادية، حتى تكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية الاجتماعية، بحيث يشكل الاقتصاد الأخضر طريقاً نحو تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تعظيم المنافع التجارية والتنافسية والنمو وحماية البيئة والصحة العامة.

وتعتمد منهجية الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تناول المعلومات والدراسات الخاصة بموضوع البحث، كما سيتم الإستعانة بالمنهج الكمي بإتباع الأسلوب القياسي لإختبار تأثير بعض المؤشرات كالاقتصاد الأخضر وسعر الصرف وسعر الفائدة والتضخم كمتغيرات مستقلة على الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى مصر.

الدراسات والأدبيات السابقة

في دراسة **(She & Mabrouk ٢٠٢٣)** تأثير الموارد الطبيعية والعولمة على الانتعاش الاقتصادي الأخضر: دور الاستثمار الأجنبي المباشر والابتكارات الخضراء في اقتصادات البريكس، حيث تناولت هذه الدراسة تأثير الموارد الطبيعية والعولمة والاستثمار الأجنبي المباشر والتقنيات البيئية على النمو الأخضر في دول البريكس خلال الفترة ١٩٩٠–٢٠٢٠، وقد إستخدمت الدراسة الانحدار الذاتي الموزع المعزز (CS–ARDL)، وتظهر النتائج أن العولمة، والتكنولوجيات البيئية، ورأس المال البشري تشجع النمو الأخضر في مجموعة البريكس، وفي المقابل فإن تدفق الاستثمار الأجنبي والاعتماد على الموارد الطبيعية يقلل من النمو الأخضر، كما تشير النتائج إلى أنه ينبغي على حكومة البريكس تعزيز الارتباط الدولي من خلال العولمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية جنباً إلى جنب مع ابتكارات التكنولوجيا الخضراء لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، كما يتم تقديم اقتراحات السياسة للسيطرة على التأثير السلبي للاستثمار الأجنبي والموارد الطبيعية نحو الانتعاش الاقتصادي الأخضر.

وقد تناولت دراسة **(Ofori & Others 2023)** نحو الاستدامة: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والحرية الاقتصادية والنمو الأخضر الشامل، أدبيات الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية من خلال دراسة ثلاث قضايا هامة، حيث تناولت الدراسة آثار الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والحرية الاقتصادية على النمو الأخضر الشامل (IGG) في جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا (SSA)، كما تقوم بالتحقيق فيما إذا كانت الحرية الاقتصادية تتفاعل مع الاستثمار الأجنبي المباشر لتشجيع النمو الاخضر الشامل، وتحدد الحد الأدنى المطلوب للحرية الاقتصادية لدفع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تعزيز النمو الاخضر الشامل، وقد استخدمت الدراسة بيانات كلية لـ ٢٠ دولة في جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا، بإستخدام الانحدار المتغير الآلي، وقد توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس ذا أهمية إحصائية لتشجيع النمو الاخضر الشامل، وأن الهيكل الاقتصادي غير الحر في جنوب الصحراء بأفريقيا يفرض على الاستثمار الأجنبي المباشر الحد من النمو الاخضر الشامل (IGG)، كما تكشف نتائج انحدار العتبة أن الحد الأدنى المطلوب للحرية الاقتصادية لدفع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تعزيز النمو الأخضر الشامل هو ٦٦.٢٪ (حر إلى حد ما)، وتلقي الدراسة ضوءاً جديداً على الاستثمارات اللازمة للهيكل الاقتصادي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لتشكيل أوجه التآزر ذات الصلة مع الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز النمو الأخضر الشامل.

أما دراسة **(٢٠٢٢ Zheng & Others)** كيف تنظم أو تدير الأنظمة البيئية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكفاءة الاقتصاد الأخضر البحري: دليل تجريبي من المناطق الساحلية في الصين، حيث تبحث هذه الورقة في التأثيرات المعتدلة للأنظمة البيئية على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكفاءة الاقتصاد الأخضر البحري والأداء المكاني لهما وتخفيف التأثيرات من خلال نموذج دوبين المكاني (SDM)، باستخدام بيانات من ١١ مقاطعة ومدينة في المناطق الساحلية للصين، وقد أظهرت النتائج أن التنظيم البيئي بشكل عام له تأثير إيجابي معتدل على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكفاءة الاقتصاد البحري الأخضر، أي أنه يعزز مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الأخضر البحري.

وفي دراسة **(بن عمر و أخرون ٢٠٢٢)** دور سياسات التحرير المالي في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر: التجربة الماليزية والتي اهتمت بدور سياسات التحرير المالي المنتهجة من قبل ماليزيا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وقد توصلت الدراسة إلى أن جذب الاستثمارات الأجنبية من أهم متطلبات الانفتاح الاقتصادي لدوره البارز في سد الفجوة التمويلية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، ويظهر ذلك من خلال تجارب العديد من الدول النامية الناشئة التي ساهمت فيها الاستثمارات الأجنبية بتحقيق مستويات مرضية من النمو والتنمية الاقتصادية، فقد أدت سياسات التحرر المالي وحرية التدفقات الرأسمالية التي طبقتها ماليزيا من جهة والإجراءات التحفيزية المقدمة للمستثمرين الأجانب من جهة أخرى إلى تضاعف حجم الأستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى ماليزيا خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

أما دراسة **(أبو العز ٢٠٢٠)** والتي تناولت العوامل المؤثرة فى التدهور البيئى فى اطار فرضيات منحنى كوزنتس البيئى: نيجيريا أنموذجاً، من خلال اختبار فرضيات منحنى كوزنتس البيئى فى نيجيريا في الفترة ١٩٧٠– ٢٠١٧، وقد استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتى للفجوات الموزعة (ARDL) لقياس أثر الجودة المؤسسية على متغيرات بيئية متعدده والتي منها انبعاثات غاز ثانى اكسيد الكربون، واجمالى انبعاثات الغازات الدفيئة، ودرجة الحرارة، وهطول الأمطار، واكسيد النيتروز، والمواد الصلبة العالقة في الهواء، وتمثلت المتغيرات التابعة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الأجمالى، والكثافة السكانية، والانفاق على التعليم، والاستثمار الأجنبى المباشر، وإجمالى الإستثمار المحلى، ولقد اشارت نتائج الدراسة إلى ثبوت فرضية منحنى كوزنتس البيئى بالنسبة لكل من انبعاثات غاز ثانى اكسيد الكربون، والمواد الصلبة العالقة فى الهواء، وهذا يعنى امكانية تحقيق النمو الاقتصادى الأخضر فى نيجيريا ببذل المزيد من الجهود، بينما لم تظهر مؤشرات التلوث الأخرى تأثيراً كبيراً على النمو الاقتصادى فى نيجيريا.

وقد بينت دراسة **(محمد و فرحات ٢٠٢٠)**، التلوث البيئي: أنواعه وتأثيراته الاقتصادية، أسباب تلوث البيئة ومصادر التلوث المختلفة الناتجة عن الانشطة الصناعية والاقتصادية التي تقوم بها الدول المتقدمة، وقد أعتمدت الدراسة على عده مناهج ممثلة في المنهج التحليلي

الوصفي والإحصائي والمقارن بالاضافة إلى المنهج النقدي الذي يبين الدور الفعلي للدول الصناعية الكبرى في عملية التلوث، وقد توصلت الدراسة إلى أن مصر كغيرها من الدول النامية تواجه مشكلات من التلوث البيئي المتمثل في التربة والهواء والماء.

وفي دراسة **(عدنان، وأخرون ٢٠١٩)** الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر، حيث أبرزت الدراسة أثر الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر على التنمية المستدامة من خلال التركيز على الطاقات المتجددة والمزايا التي يمكن الاستفادة منها من أجل المحافظة على البيئة، وقد توصلت الدراسة إلى تخفيض نسبة ٦٠ % من تكاليف إنتاج الطاقة وتزويد السكان بالطاقة الكهربائية وتشجيع القطاع الزراعي من خلال توفير المياة عن طريق إستخدام الطاقة المتجددة في تحلية مياة البحر وهو ما يسمح بخروجها من قطاع المحروقات.

وفي دراسة **(Ali & Others 2017)** سياسات الاقتصاد الأخضر والاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة، اهتمت هذه الدراسة بتحليل آثار القوانين البيئية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية حيث اخترت الدراسة دول معينة وهي (الهند، المكسيك، البرازيل، الصين)، حيث افترضت الدراسة أن التراخي في القوانين البيئية في الدول النامية يعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فيها الملوث للبيئة، وقد استخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد خلال الفترة ١٩٨٢– ٢٠١٣، وقد توصلت الدراسة إلى رفض الفرضية في الدول الأربعة محل الدراسة.

الفجوة البحثية

بعد عرض بعض الأدبيات والدراسات السابقة يتضح أن هناك ندرة نوعاً ما حول دراسة الاقتصاد الأخضر والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة، بالرغم من أن هناك كتابات عن الاقتصاد الأخضر والاستثمار الأجنبي المباشر ولكنها تركز على المكسيك وبعض الدول الأسيوية والجزائر، وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة فيما يلي:

- جاءت هذه الدراسة من أجل تحليل إنعكاس الاقتصاد الأخضر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر من خلال إستخدام نموذج قياسي خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٢١، وذلك لبيان أثر الاقتصاد الأخضر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى مصر.
- تركز هذه الدراسة على العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والاستثمار الأجنبي المباشر، وسيتم التعبير عن المتغير التابع وهو الاستثمار الأجنبي المباشر، والمتغير المستقل وهو الاقتصاد الأخضر معبراً عنه بمجموع الايرادات للموارد الطبيعية بالاضافة إلى مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تعبر عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وتؤثر فيه وتشمل سعر الصرف وسعر الفائدة والتضخم.

اولاً / الإطار النظري للاقتصاد الأخضر

١- مفهوم الاقتصاد الأخضر

توجد تعريفات عديدة للاقتصاد الأخضر فقد عرفه البنك الدولي بأنه ذلك الاقتصاد الذي يتسم بالفعالية في استخدامه للموارد الطبيعية بحيث يحد من الأثر لتلوث الهواء والآثار البيئية كما يراعى المخاطر الطبيعية ودور الإدارة البيئية ورؤوس الأموال الطبيعية في منع الكوارث المادية ولابد أن يكون النمو شاملاً. **(البربري وأخرون، ٢٠١٧: ١)**

وقدعرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأنه النمو الاقتصادي الذي يحفظ الثروات الطبيعية اللازمة لاستمرار تأمين الموارد والخدمات البيئية الضرورية لرفاهية الانسان.

وهناك من يرى الاقتصاد الأخضر على أنه الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسين رفاهية الإنسان وتحقيق المساواة الاجتماعية وتقليل المخاطر البيئية من خلال الحد من انبعاثات الكربون وغازات الاحتباس الحراري وتحسين استخدام ومعالجة الشح في الموارد الطبيعية وتآكلها بما يحفظ حق الأجيال القادمة في بيئة نظيفة من جهة وفي الموارد الطبيعية من جهة أخرى. **(عبد العزيز وأخرون، ٢٠٢٢: ٢٨٠)**

وهناك من يعرف الاقتصاد الأخضر على أنه الوسيلة التي من خلالها يتم التقليل من الضغط على الموارد المتاحة وتغير المناخ والانبعاثات الضارة الملوثة للبيئة، لضمان النمو الاقتصادي وفتح فرص توظيف للعمل المستدام. **(Eleonore & Others, 2016: 363)**

والاقتصاد الأخضر يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها: **(عبد الحميد، ٢٠٢٢: ٤٠٧- ٤٠٨)**، **(Nabila & Others, 2021: 656)**، **(Nourhane & Others, 2023: 3)**

١- الربط بين متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية وحماية البيئة.
٢- تغيير المسار الذي تنتهجه الدول والحكومات والشركات العابرة للقارات في التعامل مع الموارد الطبيعية والبشرية.
٣- الاقتصاد الأخضر يعتبر من الأدوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القدرة على إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام وزيادة كفاءة أستخدام الموارد، والتقليل من الهدر والحد من الأثار السلبية للتنمية على البيئة وتحقيق أزدهار اقتصادي، وأمن اجتماعي.
٤- توجيه الاستثمارات الحكومية والخاصة إلى رفع كفاءة الموارد وإنتاجية الطاقة والمياه إلى الحد الأقصى، وخفض النفايات والتلوث.
٥- تأمين محركات نمو جديدة من خلال البحوث والتطوير للتقنية الخضراء، والادارة المستدامة للأصول المحلية والطبيعية والثقافية التي تعزز الاقتصاد المحلي والقدرة على خلق فرص عمل جديدة أضافية ودعم الفقراء.
٦- يساعد الدولة في مواجهة آثار تغير المناخ.

٢- مؤشرات الاقتصاد الأخضر

يقيس مؤشر الاقتصاد الأخضر العالمي الأداء الوطني للاقتصاد الأخضر في 101 دولة، ويتكون المؤشر من أربعة أبعاد رئيسية هي:- **(عبد الحميد، ٢٠٢٢: ٤١٦-٤١٧)**، **(Albert & Others, 2018: 92)**، **(Eleonore & Others, 2016: 362)**

١- القيادة وتغير المناخ: وتشمل موقف القيادة السياسية، التغطية الاعلامية، المنتديات العالمية، أداء تغير المناخ.
٢- كفاءة القطاعات: وتشمل المبانى والموصلات، الطاقة، كفاءة استخدام الموارد.
٣- الاستثمار والأسواق: وتشمل الاستثمار والابتكار فى الطاقة المتجددة، تسهيلات الاستثمار الأخضر، الاستدامة فى الشركات.
٤- البيئة ورأس المال الطبيعى: وتشمل الزراعة، جودة الهواء، والمياة، التنوع البيولوجى، مصايد الاسماك، والغابات، وإيرادات الموارد الطبيعية.

ثانياً / الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

١- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر أداة هامة للدول النامية لتعزيز اقتصاداتها، كماانه يعتبر من أحد أهم أشكال تدفقات رؤوس الأموال الدولية، لذلك يحتل مكانة كبيرة في الأدبيات الاقتصادية خاصة الرأسمالية منها، نظراً لأهمية الاستثمار الأجنبي فى أعطاء قوة دفع للاقتصاد المحلي، وقدرة على تحسين التفاعل مع الاقتصاد العالمي، والمشاركة في العملية الانتاجية الدولية، **(Yunyun & Xiaochun, 2024: 286)** وهناك مجموعة من التعاريف وردت للمنظمات والمؤسسات لمفهوم الاستثمار الأجنبى ولعل أهمها ما يلي: **(شحاده، ٢٠٢٠: ٣٥)**.

تعريف صندوق النقد الدولي "IMF" حيث عرف الاستثمار الأجنبي المباشر على انه إمتلاك المستثمر ١٥٪ أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهم لمؤسسة محدودة، أو ما يعادل ذلك بالنسبة لمؤسسة فرديه.

وقد عرفته منظمة التجارة العالمية "WTO" على أنه إمتلاك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الام) أصلاً إنتاجياً في بلد أخر (البلد المضيف) بقصد إدارته.

أما الانكتاد "UNCTAD"– مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه نوع من الاستثمار الدولي، يقوم المستثمر الأجنبي من خلاله بامتلاك

أو المساهمة في مشروع ما بدولة ما، بحيث لا تقل حصته في الأسهم عن ١٠٪ من رأس مال الشركة أو القوة التصويتية في مجلس إدارتها. **(علي، ٢٠٠٤: ٤)**.

وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OCDE" الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط استثماري مستقر في بلد المنشأ، ويمتلك أصولاً في البلد المضيف، وذلك بهدف الاستثمار وتحقيق أرباح. **(عبد الغني، ٢٠١٢: ٢١٩)**

كما أن هناك من عرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه امتلاك المستثمر لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع وقيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر المحلي في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة للمشروع. **(شحاده وأخرون ٢٠١٧: ٥٨٥)، (البرواري و المعماري، ٢٠٠٧: ٥)**

٢- محددات الاستثمار الأجنبى المباشر

يقصد بمحددات الاستثمار مُجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسسية وكذلك الإجرائية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية في منطقة أو دولة معينة، وتُعد تلك الظروف عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، فدرجة تأثير هذه العوامل على قرار المستثمر الأجنبي يختلف من دولة إلى أخري، وكذلك باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري وجنسية المستثمر، وقد استعرض تقرير الاستثمار الأجنبي العالمي عام ١٩٩٨ الصادر عن الانكتاد "**UNCTAD**" أهم العوامل التي تؤثر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: **(صقر وأخرون، ٢٠٠٦: ١٦٦- ١٦٧)**

١. حجم السوق المحلي
٢. معدل النمو الاقتصادي للدولة المضيفة
٣. متوسط دخل الفرد

بالأضافة إلى هذه العوامل يمثل الاستقرار الاقتصادى بمكوناته أحد أهم محددات جذب الاستثمار الأجنبى المباشر بعد الاستقرار السياسى وتتمثل هذه المكونات فمايلى:- **(جبر،**

٢٠٠٧: ١٥) ، (Ezo & others, 2022: 74-76)، (Carmen & Gerardo, 2013: 204)، (Bruce & Jeremy, 2014: 782)

١- **الموازنة العامة:** حيث تقوم الدول التي تعاني عجزاً في موازناتها العامة بتمويل هذا العجز عبر أدوات الدين العام القابلة للتداول، ومن خلال الاعتماد على فوائد الاستثمارات والمدخرات الحكومية لتمويل العجز، أو من خلال تخفيض الإنفاق الاستثماري، حيث كلما سجل عجزاً في الموازنة العامة كان ذلك بمثابة عامل طرد لهذا النوع من الاستثمار، والعكس صحيح.

٢- **ميزان المدفوعات:** حيث يعتبر ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة للوضعية الاقتصادية للبلد المُستثمر بمعرفة وضعية ميزانه، فإذا كان يعاني من خلل فمن الممكن أن يتخذ البلد إجراءات تقييدية قد لا تكون في صالح المستثمر منها القيود الجمركية العالية، مراقبة الصرف، الحد من القروض والتخفيف من الإنفاق على البنية التحتية وغيرها من العوامل التى تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣- **التضخم:** فإن لمعدلات التضخم تأثيراً مباشراً على سياسات التسعير وحجم الأرباح ومن ثم حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تُعد محور اهتمام لدى المستثمر الأجنبي، كما أن لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة تأثيرات على مدى ربحية السوق، بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري، ذلك لأن المستثمر الأجنبي في حاجة إلى استقرار سعري، ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يتجاوز ١٠٪.

٤- **سعر الصرف:** أوضحت بعض الدراسات أن المستثمر الأجنبي يتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، حيث أوضحت العديد من هذه الدراسات أن المستثمر الأجنبي ينجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة عملتها، كما أن التقلبات الكبيرة في سعر الصرف قد تعرض المشروعات لخسائر كبيرة غير متوقعة، وبالتالي تُعد عملية تخفيض سعر العملة استراتيجية تتبعها بعض الدول لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

٥- **معدل الفائدة:** إن انخفاض أسعار الفائدة على القروض في الدولة المُضيفة يشجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث إن انخفاض سعر الفائدة يزيد من فرص الاستثمار، نظراً لانخفاض تكلفة التمويل.

وللاستثمار الأجنبى المباشر مجموعة من الآثار الايجابية والسلبية فإذا كانت الدول المُضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة تقدم العديد من المزايا والحوافز بهدف تشجيع مزيد من تدفق تلك الاستثمارات إليها، فلا شك أن لهذه الاستثمارات آثاراً عديدة على اقتصادات هذه الدول، منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي، ويمكن توضيحها على النحو التالي:-

١. الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

تتنافس الدول النامية فيما بينها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وذلك بهدف الحصول على مجموعة من الفوائد والمتمثلة في:- **(OECD, 2002: 21) ، (Huan & others, 2023: 1)**

أ- توفير مصدر متجدد وبشروط ميسرة وجيدة للحصول على النقد الأجنبي أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج التنمية.

ب-وسيلة لسد فجوة المدخرات المحلية وتراكم رأس المال والتكنولوجيا وتغطية فجوة الاستثمار.

ج- خلق مزيد من فرص العمل، بالإضافة إلى تنمية ورفع كفاءة الموارد البشرية.

د- زيادة الإنفاق على التطوير والبحث العلمي.

هـ- الاسهام في تحسين وضع ميزان المدفوعات للدولة المُضيفة عن طريق زيادة حجم الإنتاج وجودته، ومن ثم زيادة الصادرات وخفض الواردات.

٢. الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

على الرغم من أن هناك فوائد وآثار إيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن هناك أعباء وآثاراً سلبية تواجهها الدول المُضيفة، وفيما يلي أهم تلك الآثار: **(مندور، ٢٠١٨: ٣٨)، (Hongti & Wei, 2023: 1)**

أ- إن الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات المصاحبة لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية قد تتحول إلى آثار سلبية، عن طريق قيام الشركات متعددة الجنسيات بزيادة واردات الدولة المُضيفة من السلع الرأسمالية أو الوسيطة، وأيضاً تحويل أرباحها وجزء من رواتب العاملين الأجانب في هذه المشروعات للخارج.

ب- عدم مراعاة البعد البيئي، فبعض الصناعات المُنفذة من قبل الشركات متعددة الجنسيات ملوثة للبيئة وتزيد من انبعاثات الكربون.

ج- صعوبة التوافق بين استراتيجيات التنمية في الدول المُضيفة وأهدافها، واستراتيجية المستثمر الأجنبي وأهدافه.

د- انهيار الصناعة الوطنية نتيجة المنافسة غير المتكافئة، مما يهدد الاستقلال الاقتصادي للدولة المضيفة.

هـ- يؤدي المزيد من تدفق تلك الاستثمارات إلى الدول النامية إلى زيادة أعبائها التي تتحملها بغية جذب المزيد منها، وتتمثل تلك الأعباء في الإعفاءات الضريبية والتخفيضات الجمركية، مما يؤدي إلى نقص في الإيرادات الحكومية، ومن ثم تفاقم عجز الموازنة العامة.

يتضح مما سبق الأهمية البالغة للاستثمار الأجنبي المباشر، لاسيما في الدول النامية، التي لابد أن تعتمد على تلك الاستثمارات لدفع عجلة التنمية، ولكن بالتخطيط اللازم الذي يتيح لهذه الدول الاستفادة منها والعمل على الحد من الآثار السلبية الناتجة عنها.

ثالثاً / النموذج والقياس

يُعد العرض السابق تحليلاً وصفياً للدراسة وفي هذا الجزء سيقوم الباحثان بإستخدام المنهج الكمي بإتباع الاسلوب القياسي مستخدمان نموذج الإنحدار المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ولتقدير العلاقة بين المتغيرات في النموذج سيتم الاعتماد على السلاسل الزمنية لمصر خلال الفترة من ١٩٩٠– ٢٠٢١، وذلك لبحث العلاقة بين الاقتصاد الأخضر كمتغير مستقل والاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع، وفقاً لتوافر البيانات والإحصائيات، وقد تم الحصول على البيانات السنوية من قاعدة بيانات البنك الدولي، وفي ضوء مراجعة الدراسات السابقة فإن الدراسة توصلت إلى متغيرات الدراسة (النموذج المُقترح) على النحو التالي:

المتغيرات والرموز	البيان
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع.
GE	الاقتصاد الأخضر معبراً عنه بمجموع إيرادات الموارد الطبيعية كمتغير مستقل.
INF	التضخم كمتغير مستقل.
EXE	سعر الصرف كمتغير مستقل.
INT	سعر الفائدة كمتغير مستقل.

المصدر: من اعداد الباحثان.

ويمكن صياغة نموذج الإنحدار المتعدد على النحو التالي

$$FDI = f (GE, INF, EXE, INF)$$

وتكون الصيغة المقدرة للنموذج أو الشكل الخطي للمعادلة

$$FDI = c + b_1\ GE + b_2\ INF + b_3\ EXE + b_4\ INT + e$$

حيث

- C تعبر عن الحد الثابت أو قيم FDI عندما تكون جميع قيم المتغيرات المستقلة تساوي صفر.
- (b_1, b_2, b_3, b_4) تعبر عن معاملات (المعلمات) المتغيرات المستقلة.
- e تعبر عن الخطأ العشوائي.

وبتقدير النموذج بإستخدام حزمة البرامج الإحصائية E–views 10 فإن نتائج التحليل كانت على النحو التالي:

معادلة الإنحدار بعد تقدير معالم نموذج الإنحدار هي:

*FDI = -507.721248461 + 0.47694976763*GE - 0.0210744886704*INF + 0.000694730136288*EXC - 0.201869497865*INT*

والجدول رقم (1) يبين نتائج تقديرات النموذج

جدول 1: نتائج معادلة الإنحدار المتعدد وتقديرات النموذج

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة				
FDI	**الحد الثابت c**	**GE**	**INF**	**EXE**	**INT**
قيمة المعامل	- 507.7	0.476	- 0.021	0.000	- 0.201
قيم إختبار T	- 2.44	3.78	- 0.25	2.45	- 1.30
Prob – المعنوية	٠,٠22	٠,٠٠٠	0.797	٠,٠٢١	٠,٢٠٢
قيم إختبار F	٤,٦٧٢				

– Prob المعنوية	٠,٠٠٥
R^2	٠,٤٢
Adj. R^{2-}	٠,٣٣
DW	٠,٨٨

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على ملحق رقم (١) ومخرجات برنامج E-views ١٠.

- C تعبر عن الحد الثابت وإنه في حالة إنعدام المتغيرات المستقلة فإن متوسط معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى مصر هو 507.7 –
- مؤشر جودة النموذج R– Sq أو معامل التحديد R^2 بلغ ٠.٤٢ بنسبة ٤٢ % ، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة لها قدرة تفسيرية مرتفعة على تفسير أو شرح ٤٢ % من التغير الذي يحدث في التنمية المستدامة في مصر وأن النسبة المتبقية وهي ٥٨ % ترجع لأخطاء عشوائية.
- معامل التحديد المصحح R^{2-} .Adj بلغ ٠.٣٣ بنسبة مئوية ٣٣٪ ، مما يستدل منه أن المتغيرات المستقلة إستطاعت أن تفسر أو تشرح ٣٣ % من التغير الذي يحدث في المتغير التابع FDI وأن النسبة المتبقية ٦٧ % ترجع إلى عوامل أخرى.

إختبار النموذج

لإختبار النموذج وتأكيد صلاحيته لأبد أن يجتاز العديد من المعايير الإحصائية والقياسية ويمكن عرضها على النحو التالي:-

- **المعايير الإحصائية**

- حيث يتم إختبار الجوهرية الكلية للنموذج (إختبار F Test)، وإختبار جوهرية المعاملات المقدرة (إختبار T Test)، **(شحاده، ٢٠١٨: ١٤٧)**، وفيما يلي إختبار الفروض ومعاملات الإنحدار.

١- إختبار صلاحية النموذج للتوصل لقرار حول صلاحية النموذج في تمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

صياغة الفروض

الفرض العدم	النموذج غير مناسب
الفرض البديل	النموذج مناسب
يلاحظ أن قيم إختبار F أو إحصائية فشر معنوية عند ١٪ ، ٥ % ، ١٠ %. حيث F المحسوبة > F الجدولية ٤,٦٧٢ > ١,٩٦ أو بالنظر إلى Prob – المعنوية عند مستوى معنوية ٥٪ حيث Prob = ٠,٠٠٥ وهي أقل من ٥٪ = ٠,٠٥ وعليه فإنه يتم رفض الفرض العدم وهو (النموذج غير مناسب) ونقبل الفرض البديل وهو (النموذج مناسب).	

المصدر: من إعداد الباحثان.

٢- إختبار المتغيرات المُستقلة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

صياغة الفروض

الفرض العدم	المتغيرات المستقلة ليس لها أثر معنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر.
الفرض البديل	المتغيرات المستقلة لها أثر معنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

يلاحظ أن قيم إختبار T أو إحصائية T، معنوية عند ١٪ ، ٥ % ، ١٠ %. للمتغيرات GE، EXE

حيث T المحسوبة > T الجدولية

GE ١,٩٦ < 3.78

EXE ١,٩٦ < 2.45

أو بالنظر إلى Prob – المعنوية عند مستوى معنوية ٥٪ حيث Prob = ٠,٠٠0، ٠,٠٢١ للمتغيرات المستقلة على التوالي، وهي أقل من ٥٪ = ٠,٠٥

وعليه فإنه يتم رفض الفرض العدم وهو (مؤشر الاقتصاد الاخضر معبراً عنه بايرادات الموارد الطبيعية، مؤشر سعر الصرف، ليس لهما أثر معنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر)، ونقبل الفرض البديل وهو (مؤشر الاقتصاد الاخضر معبراً عنه بايرادات الموارد الطبيعية، مؤشر سعر الصرف ، لهما أثر معنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر).

وهذا يشير إلى أهمية المتغيرات المستقل GE، EXE في تفسير المتغير التابع (FDI) الاستثمار الأجنبي المباشر ومعنويته.

أما المتغيران المستقلانINF، INT يلاحظ أنهما غير معنويان.

حيث T المحسوبة < T الجدولية

INF ١,٩٦ > - 0.25

INT ١,٩٦ > - 1.30

أو بالنظر إلى Prob – المعنوية عند مستوى معنوية ٥٪ حيث Prob = 0.797، ٠,٢٠٢ للمتغيران المستقلان، وهي أكبر من ٥٪ = ٠,٠٥

وعليه فإنه يتم قبول الفرض العدم وهو (مؤشر التضخم، مؤشر سعر الفائدة ليس له أثر معنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر) ونرفض الفرض البديل وهو (مؤشر التضخم، مؤشر سعر الفائدة لهما أثر معنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر)، وهذا يشير إلى عدم أهمية المتغيران INF، INT في تفسير المتغير التابع (FDI) الاستثمار الأجنبي المباشر ومعنويته.

المصدر: من إعداد الباحثان

- **المعايير القياسية**

حيث يتم إختبار النموذج من خلال مجموعة من المعايير القياسية وهي:

- أن النموذج لا يعاني من عدم الثبات للبيانات Non- stationarity.

- أن النموذج لا يعاني من عدم ثبات التباين (عدم تجانس الأخطاء) Heteroskedasticity
- أن النموذج لا يعاني من التداخل الخطي المتعدد Multicollinearity.
- أن النموذج لا يعاني من اختلاف بين توزيع البواقي Residual والتوزيع الطبيعي Normal Distribution.

وفيما يلي نوضح تلك الإختبارات

- **أن النموذج لا يعاني من عدم الثبات للبيانات Non- stationarity**

حيث يتم إختبار السكون للسلاسل الزمنية وهناك العديد من الإختبارات والطرق الإحصائية المستخدمة في الكشف عن سكون السلاسل الزمنية، ونذكر من هذه الإختبارات: إختبار ديكي فولر (Augmented Dickey Fuller – ADF) وكذلك إختبار فيلبس برون (Philips Perron – PP)، وتعتبر هذه الإختبارات الأكثر إستخداماً في مجال الدراسات الإقتصادية والقياسية للكشف عن سكون السلاسل الزمنية. **(شحاده، ٢٠٢٢: ١١٦)**

وتبين نتائج إختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لديكي فولر على متغيرات الدراسة، أن إحصائية (t) للمعلمة المقدرة غير معنوية في مستوى المتغيرات الأصلي (المتغيرات بقيمتها الأصلية دون أخذ أية فروق)، مما يدل على أن مستوى المتغيرات غير ساكن، حيث كان مستوى المعنوية أعلى من ٠.٠٥، وبتطبق الإختبارات على الفرق الأول للمتغيرات كشفت النتائج عن عدم سكون جميع المتغيرات وهذا يدل على قبول الفرض العدم بوجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية، وبالتالي يتم تكرار الإختبار للفرق من الدرجة الأعلى للمتغيرات وقد كشفت النتائج عن رفض الفرض العدم بوجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية وقبول الفرض البديل بسكون السلسلة، فالمتغيرات متغيرات متكاملة من الدرجة الثانية.

- **أن النموذج لا يعاني من عدم ثبات التباين (عدم تجانس الأخطاء) Heteroskedasticity .**

ويتم تحديد ذلك من خلال عدد من الإختبارات كإختبار (Breusch–Pagan–Godfrey)، وإختبار White وإختبار (ARCH) للتحقق من شرط تجانس تباين حدود الخطأ، وطبقا لنتائج إختبار ARCH heteroskedasticity test بلغت قيمة الإحتماليه ٠.١١ = ١١ % وهي أكبر من ٥٪ مما يدل على أن النموذج لا يعاني من عدم ثبات التباين أو لا توجد مشكلة hetero، فهناك ثبات تباين لحد الخطأ Homo. راجع ملحق رقم (٢).

- **أن النموذج لا يعاني من التداخل الخطي المتعدد Multicollinearity.**

ويتم الإعتماد على قيمة معامل تضخم التباين (Factors Inflation – VIF) Variance، (نجمة والمزروعي، ٢٠١٢: ١٧٩– ١٨٠). فكلما زادت قيمة معامل التضخم زادت حدت المشكلة، وعادة ما ينظر لقيم معامل التضخم التي تفوق الرقم ٥ على إنها إنعكاس لإحتداد المشكلة وتشير إلى وجود مشكلة التداخل الخطي المتعدد Multicollinearity، (متولي، ٢٠١٦: ١٥٢)، كما ينظر البعض لقيم معامل التضخم التي تفوق الرقم ١٠ على أنها إنعكاس لإحتداد المشكلة (محمود، ٢٠١٥: ١١٨)، والجدول التالي يبين نتائج حساب معامل التضخم لمتغيرات النموذج، راجع ملحق رقم (٤).

جدول 2: نتائج حساب معامل التضخم للمتغيرات المستقلة بالنموذج

Variable	VIF
GE	١,٤٩
INF	١,٩٠
EXE	١,٧٦
INT	١,٣٦

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على ملحق رقم (٤) ومخرجات برنامج E-views ١٠

وتشير النتائج في جدول (٢) إلى أن قيمة (٥ > VIF) لجميع المتغيرات، وهذا مؤشر واضح على خلو النموذج من مشكلة الازدواج الخطي، مما يدل على جودة النموذج المُقدر.

- أن النموذج لا يعاني من اختلاف بين توزيع البواقي Residual والتوزيع الطبيعي Normal Distribution.

لاختبار مدى صلاحية النموذج للتوزيع الطبيعي للبواقي فقد تم إستخدام إختبار (Jarque-Bear) للتأكد من أن نمط توزيع البواقي Residual هو التوزيع الطبيعي، حيث يتضح من النتائج أن قيمة إختبار (Jarque-Bear) بلغت ٢.١٦٤ بمستوى معنوية ٠.٣٣، وهو ما يعني أن القيمة الاحتمالية المحسوبة أكبر من ٠.٠٥ وبالتالي لا يمكن رفض الفرض العدم بعدم وجود إختلاف بين توزيع البواقي والتوزيع الطبيعي Normal Distribution، أي أن البواقي Residual تتبع التوزيع الطبيعي كما يتضح من الشكل البياني أن قيمة المتوسط الحسابي للبواقي تقترب من الصفر، راجع ملحق رقم (٤)

ومن خلال ما سبق نخلص إلى صلاحية النموذج لتقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وهو دليل على جودة النموذج المُقدر وسلامته من أي خلل قياسي، وبالتالي يمكن الإعتماد على نتائجه وتفسيرها بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي، ويمكن تفسير النموذج من خلال الجدول التالي:

جدول (٣)

تفسيرات النموذج القياسي

الرمز	القيمة	التحليل الإحصائي	التحليل الاقتصادي
GE	0.476	وهي توضح أن هناك علاقة طردية موجبة بين مؤشر الاقتصاد الأخضر معبراً عنه بإيرادات الموارد الطبيعية والاستثمار الأجنبي المباشر، فكلما زادت إيرادات الموارد الطبيعية، أدى ذلك إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا زادت إيرادات الموارد الطبيعية، بمقدار وحده واحدة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بما يعادل	إن زيادة ايرادات الموارد الطبيعية كدلالة كأحد مؤشرات الاقتصاد الأخضر يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا يتفق مع النظرية الإقتصادية، وقد يرجع ذلك إلى أن الدولة المصرية تبذل الجهود والخطوات التي تعزز التحول نحو الاقتصاد الأخضر كالتوسع في إنشاء مزارع الرياح ومحطات الطاقة الشمسية واستخدام الطاقة الحيوية، واستخدام الطاقة المتجددة.

الرمز	القيمة	التحليل الإحصائي	التحليل الاقتصادي
		0.476، بفرض ثبات العوامل الأخرى.	
INF	- 0.021	وهي توضح أن هناك علاقة عكسية بين مؤشر التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر، فكلما زاد التضخم، أدى ذلك إلى إنخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا زاد التضخم، بمقدار وحده واحدة فإن ذلك يؤدي إلى إنخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بما يعادل (-0.021)، بفرض ثبات العوامل الأخرى.	إن زيادة التضخم يؤدي إلى إنخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر وهو يتفق مع النظرية الاقتصادية، فالمستثمرون لا يفضلون التضخم لانه يعمل على تأكل قيمة استثماراتهم وبالتالي التضخم يؤثر سلبياً على الاستثمار الأجنبي المباشر.
EXE	0.000	وهي توضح أن هناك علاقة طردية موجبة بين مؤشر سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر، فكلما زاد سعر الصرف، أدى ذلك إلى	إن زيادة سعر الصرف يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وهو عكس النظرية الاقتصادية، فاستقرار سعر الصرف وعدم تقلبه هبوطاً

الرمز	القيمة	التحليل الإحصائي	التحليل الاقتصادي
		زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا زاد سعر الصرف، بمقدار وحده واحدة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بما يعادل 0.000، بفرض ثبات العوامل الأخرى.	وصعوداً بشدة يحول دون تقلب حصيلة الأرباح للاستثمار الأجنبي المباشر حين تحويلها إلى موطنه الأم.
INT	- 0.201	وهي توضح أن هناك علاقة عكسية بين مؤشر سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر، فكلما زادت أسعار الفائدة، أدى ذلك إلى إنخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، فإذا زاد سعر الفائدة، بمقدار وحده واحدة فإن ذلك يؤدي إلى إنخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بما يعادل (-0.201)، بفرض ثبات العوامل الأخرى.	إن زيادة سعر الفائدة يؤدي إلى إنخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر وهو يتفق مع النظرية الاقتصادية، فكلما ارتفعت أسعار الفائدة زادت تكلفة الاقتراض ومن ثم تزداد تكلفة الإنتاج وبالتالي تقل أو تنخفض الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المصدر: من اعداد الباحثان.

➢ الخلاصة

إستهدفت الدراسة دور الاقتصاد الأخضر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠٢١، وتم التعرف في هذه الدراسة على مفهوم الاقتصاد الأخضر ومؤشراته، كما تم توضيح مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته، وقد تم إستخدام الأسلوب القياسي لبيان أثر الاقتصاد الأخضر معبراً عنه بمؤشر ايرادات الموارد الطبيعية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، وقد توصلت الدراسة إلى أن:

- هناك علاقة طردية بين مؤشري الاقتصاد الأخضر وسعر الصرف الأجنبي على الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.
- هناك علاقة عكسية بين مؤشري التضخم وسعر الفائدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

➢ التوصيات

- العمل على التوسع في مشروعات الاقتصاد الأخضر سواء كانت زراعية أو صناعية أو خدمية والحفاظ على استقرار معدلات الصرف الأجنبي في مصر.
- العمل على خفض معدلات التضخم وأسعار الفائدة بإتباع سياسات مالية ونقدية والتنسيق بينهما لتحقيق هدف محدد وهو الاستقرار الاقتصادي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر.

المراجع

- أبو العز، نهلة أحمد. (٢٠٢٠)، العوامل المؤثرة في التدهور البيئي في إطار فرضيات منحني كوزنتس البيئي: نيجيريا أنموذجا، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، العدد ٣، ص ص: ٨٤١- ٨٦١.
- البراوي، أنمار أمين. و المعماري، عبد الغفور حسن. (٢٠٠٧)، مخاطر التغير في سعر الصرف في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لعينة من الدول، ورقة بحثية، **المؤتمر العلمي الدولي السابع، جامعة الزيتونه**، الاردن، ص ص: ١- ١٠.
- البربري، هند مرسي. و أخرون. (٢٠١٧)، الاقتصاد الأخضر وأثره علي التنمية المستدامة في ضوء تجارب بعض الدول: دراسة حالة مصر، **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الأستراتيجية الاقتصادية والسياسية**، برلين، المانيا.
- بن عمر، الأخضر. بنين، بغداد. و بوغزالة، أمحمد عبدالكريم. (٢٠٢٢)، دور سياسات التحرير المالي في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر: التجربة الماليزية، **مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة**، المجلد ٧، العدد ١، ص ص: ١٢٩- ١٤٤.
- جبر، وسيم محمد هاشم. (٢٠٠٧)، دراسة وتحليل العوامل المؤثرة على عملية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة حالة الأردن ومصر واليمن، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية الدارسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية، الأردن.
- شحاده، شادي إبراهيم. (٢٠١٨)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مشروع محور قناة السويس: دراسة مقارنة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة وادارة الاعمال، جامعة حلوان، القاهرة، مصر.
- شحاده، شادي إبراهيم. (٢٠٢٠)، أثر جائحة كورونا على الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة على مصر، **مجلة العلوم البحثة والتطبيقية**، المجلد ١٩، العدد ٦، ص ص: ٣٤- ٤١.

- شحاده، شادي إبراهيم. (٢٠٢٢)، أثر الاقتراض الخارجي على التنمية الاقتصادية في مصر ١٩٩٠– ٢٠١٨، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، القاهرة، مصر.
- شحاده، شادي إبراهيم. عبد الجواد، جابر. شاكر، صابر. (٢٠١٧)، عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية محور قناة السويس بالتطبيق على الصناعات والخدمات اللوجستية، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، المجلد ٣١، العدد ٢، ص ص: ٥٨١– ٦٠١.
- صقر، محمد. شرف، سمير. إسماعيل. رولا غازي. (٢٠٠٦)، الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، المجلد ٢٨، العدد ٣، ص ص: ١٦١– ١٨٢.
- عبد الحميد، خالد هشام. (٢٠٢٢)، الاقتصاد الأخضر ودوره فى تحقيق التنمية المستدامة، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، المجلد ٣٦، العدد ٢، ص ص: ٣٩٩– ٤٣٥.
- عبد العزيز، شيماء محمد. وأخرون، (٢٠٢٢)، أثر الاستثمار الأخضر على التنمية المستدامة في مصر وإمكانية الاستفادة من تجربة دولة الامارات، **مجلة العلوم البيئية**، كلية الدراسات العليا والبحوث، جامعة عين شمس، ص ص: ١–٢٠.
- عبد الغني، حسام شحاته. (٢٠١٢)، الاستثمار الأجنبي المباشر المفهوم، الآثار، المحددات، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد ٢**، ص ص: ٢١٠– ٢٣٥.
- عدنان، حسام. بلقربوز، مصطفى. و ملاح، عدة. (٢٠١٩)، الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر، **مجلة الاستراتيجية والتنمية**، المجلد ٩، عدد خاص، ص ص: ١٥٤– ١٧٦.

- علي، علي عبدالقادر. (٢٠٠٤)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، **سلسلة جسر التنمية**، المجلد ٣، العدد ٣٤، الكويت، ص ص: ١- ٢٣.
- متولي، أحمد. (٢٠١٦)، دور سوق الأوراق المالية في نمو الصادرات القطاع الصناعي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، مصر.
- محمد، مها رضوان. و فرحات، عبير. (٢٠٢٠)، التلوث البيئي: أنواعه وتأثيراته الاقتصادية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، العدد ٢، ص ص: ٥٤٣- ٥٧٩.
- محمود، مازن. (٢٠١٥)، الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- مندور، أسما. (٢٠١٨)، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف دراسة تحليلية بالتطبيق على الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٥)، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة المنوفية.
- نجمة، ألياس. و المزروغي، علي. (٢٠١٢)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة ١٩٨٠-٢٠٠٩، **مجلة تنمية الرافدين**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد ٣٤، العدد ١٠٩، ص ص: ١٦٤ -١٨٦.
- Albert Merino-Saum, Marta Giulia Baldi, Ian Gunderson, Bruno Oberle, (2018), Articulating Natural Resources and Sustainable Development Goals Through Green Economy Indicators: A Systematic Analysis, **Resources, Conservation & Recycling,** No. 139, PP: 90- 103.
- Ali, Eman Hassan, Raouf, Engy. & Fahmy, Shimaa. (2017), The Green Economy Policies and Foreign Direct Investment: A Comparative Stady, **Scientific Journal of Business Research and Studies**, Vol. 31, No. 1, PP: 533- 549.

- Bruce Blonigen, & Jeremy Piger, (2014), Determinants of Foreign Direct Investment, **Canadian Economics Association**, No. 14, PP: 775- 812.
- Carmen Guadalupe, & Gerardo Castro, (2013), Foreign Direct Investment in Mexico Determinants and Its Effect on Income Inequality, **Contaduría y Administración**, Vol. 58, No. 4, PP: 201-222.
- Eleonore Loiseau, Laura Saikku, Riina Antikainen, Nils Droste, Bernd Hansjürgens, Kati Pitkanen, Pekka Leskinen, Peter Kuikman, Marianne Thomsen, (2016), Green Economy and Related Concepts: An Overview, **Journal of Cleaner Production,** No. 139, PP: 361-371.
- Ezo Emako, Seid Nuru and Mesfin Menza, (2022), Determinants of Foreign Direct Investments Inflows into Developing Countries, **Transnational Corporations Review,** pp: 72- 85.
- Hongti Song & Wei Chen, (2023), Can Two-Way Foreign Direct Investment Promote Green Innovation Capability in Manufacturing? The Threshold Role of Intellectual Property Protection, **Journal of Cleaner Production,** No. 425, PP: 1- 12.
- Huan Wanga , Leven J. Zhenga , Justin Zuopeng Zhangb , Abhishek Behlc,, Varsha Aryad, Marjan Kuchaki Rafsanjani, (2023), The Dark Side of Foreign Firm Presence: How Does The Knowledge Spillover From Foreign Direct Investment Influence The New Venture Performance, **Journal of Innovation & Knowledge,** No. 8, PP: 1-12.
- Nabila Abida, Muhammad Ikramb, Jianzu Wuc, Marcos Ferasso, (2021), Towards Environmental Sustainability: Exploring the Nexus Among ISO 14001, Governance Indicators and Green Economy in Pakistan, **Sustainable Production and Consumption,** No. 27, PP: 653- 666.
- Nourhane Houssam, Dalia M. Ibrahiem, Sanhita Sucharita, Khadiga M. El-Aasar, Rehab R. Esily, Narayan Sethi, (2023), Assessing the Role of Green Economy on Sustainable Development in Developing Countries, **Heliyon**, No. 9, PP: 1- 15.
- OECD, (2002), Foreign Direct Investment for Development Maximising Benefits, Minimising Costs Overview, **Organisation for Economic Co-Operation and Development (OECD)**, PP: 1- 34.

- Ofori, Isaac K. Figari, Francesco. & Ojong, Nathanael. (2023), Towards Sustainability: The Relationship Between Foreign Direct Investment, Economic Freedom and Inclusive Green Growth, **Journal of Cleaner Production**, No. 406, PP: 1- 27.
- She, Weijun. & Mabrouk, Fatma. (2023), Impact of Natural Resources and Globalization on Green Economic Recovery: Role of FDI And Green Innovations in BRICS Economies, **Resources Policy**, No. 82, PP: 1- 11.
- Yunyun Wu & Xiaochun Li, (2024), Foreign Investment and Environment in Developing Countries: A Perspective from Agricultural Subsidy with Foreign Capital Taxation**, International Review of Economics and Finance,** No. 89, PP: 286- 298.
- Zheng, Hui. Zhang, Li. & Zhao, Xin. (2022), How Does Environmental Regulation Moderate the Relationship Between Foreign Direct Investment and Marine Green Economy Efficiency: An Empirical Evidence from China's Coastal Areas, **Ocean and Coastal Management,** No. 219, PP: 1- 14.
- www.albankaldawli.org

الملاحق

ملحق رقم (١)

Dependent Variable: FDI
Method: Least Squares
Sample (adjusted): 2 31
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-507.7212	207.9751	-2.441260	0.0221
GE	0.476950	0.125881	3.788882	0.0009
INF	-0.021074	0.081272	-0.259309	0.7975
EXC	0.000695	0.000283	2.453562	0.0215
INT	-0.201869	0.154135	-1.309690	0.2022

R-squared	0.427798	Mean dependent var	2.365835
Adjusted R-squared	0.336246	S.D. dependent var	2.325792
S.E. of regression	1.894848	Akaike info criterion	4.267166
Sum squared resid	89.76125	Schwarz criterion	4.500699
Log likelihood	-59.00750	Hannan-Quinn criter.	4.341876
F-statistic	4.672722	Durbin-Watson stat	0.882830
Prob(F-statistic)	0.005915		

ملحق رقم (٢)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	2.660333	Prob. F(1,27)	0.1145
Obs*R-squared	2.601106	Prob. Chi-Square(1)	0.1068

ملحق رقم (٣)

Variance Inflation Factors
Sample: 1 32
Included observations: 30

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	43253.65	361405.8	NA
GE	0.015846	12.15376	1.495007
INF	0.006605	7.211237	1.901523
EXC	8.02E-08	359407.0	1.761371
INT	0.023758	40.96153	1.361807

ملحق رقم (٤)

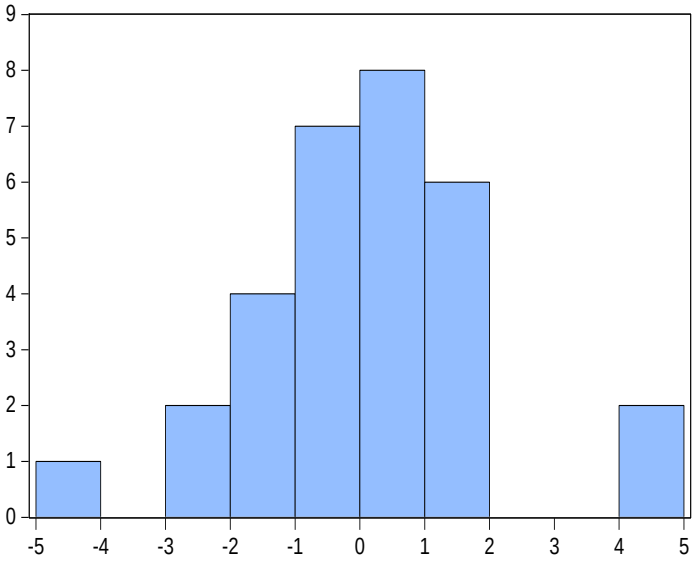

Series: Residuals	
Sample 2 31	
Observations 30	
Mean	-2.30e-14
Median	0.077361
Maximum	4.321590
Minimum	-4.435263
Std. Dev.	1.759322
Skewness	0.210007
Kurtosis	4.247219
Jarque-Bera	2.164956
Probability	0.338755